

محضر الجلسة رقم 071

**التاريخ:** الإثنين 10 جادى الأولى 1444هـ (5 ديسمبر 2022م).  
**الرئاسة:** المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.  
**التوقيت:** ساعة وسبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الواحدة بعد الزوال.  
**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم  
والحمد لله حمدا كثيرا كما أمره والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأبر.  
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،  
الأخوات المستشارات المحترمات،  
الإخوة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون رقم 50.22 برسم السنة المالية 2023، هاذ الجزء الأول، والذي يهم المعطيات العامة للتوازن المالي من خلال ثلاثة أبواب.  
فأما أحكام الباب الأول فتتعلق بالموارد العمومية، وأما أحكام الباب الثاني فتتعلق بالتكاليف، في حين أن أحكام الباب الثالث فتتعلق بتوازن الموارد وتكاليف الدولة.

على بركة الله، نطلق بالمادة الأولى من مشروع قانون المالية:

أعرض المادة الأولى للتصويت:

الموافقون على المادة الأولى من الباب الأول من الجزء الأول: الإجماع.  
شكرا.

إذن صادق المجلس على المادة الأولى للمشروع.

نمر إلى المادة الثانية من مشروع قانون المالية:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى المادة الثالثة من مشروع قانون المالية (كما عدلتها اللجنة في عدد من فصولها).

سأعرض على المجلس فصول مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتعديلات الواردة عليها،

المضمنة بالمادة 3 من مشروع قانون المالية.

ونبدأ بالبند I المغير والمتمم لأحكام الفصول التالية:

أعرض الفصل 16 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى الفصل 18-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى الفصل 45 المكرر 3 مرات من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى الفصل 66 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الفصل 68 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن صادق المجلس على الفصل 68 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

نمر إلى الفصل 117.

أعرض الفصل 117 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن صادق المجلس على الفصل 117 من مدونة الجمارك.

نمر للفصل 164-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن صادق المجلس على الفصل 164-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

شكرا.

أمر إلى الفصل 182-1 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

أعرض الفصل على التصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الفصل 235 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى الفصل 240 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

أعرض الفصل للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى الفصل 252 وأعرض الفصل للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الفصل 294 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن صادق المجلس بالإجماع على الفصل 294.

الفصل 294 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

أعرض الفصل للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى الفصل 297 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

أعرض الفصل للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن وافق المجلس على الفصل 297 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب

غير المباشرة:

إذن عندنا، أذكر بأن البند واحد يتم وبغير، أما البند الثاني فيتم.

إذن البند II المتم لمدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالفصل 70 المكرر

وبالجزء السادس المكرر مرتين:

إذن أعرض الفصل 70 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة (كما

عدلته اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

الجزء السادس المكرر مرتين من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة المعنون

بمناطق التسريع الصناعي والمتكون من ثلاث فصول وهي: الفصل 166

المكرر ثلاث مرات والفصل 166 المكرر أربع مرات والفصل 166 المكرر

خمس مرات.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

نمر إلى البند III من المادة 3 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة،

حذفته اللجنة.

أعرض هذا الحذف للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الآن المادة 3 من مشروع قانون المالية برمتها:

الموافقون: الإجماع.

شكرا جزيلًا.

إذن صادق المجلس على المادة 3 من مشروع قانون المالية برمتها.

أمر الآن إلى المادة 4 من مشروع قانون المالية كما عدلتها اللجنة.

وسأعرض تعريف رسوم الاستيراد المحددة بالمادة 4 (البند I) من قانون

المالية رقم 25.00 للفترة الممتدة من فاتح يوليوز إلى 31 ديسمبر 2000 كما

وقع تغييره وتتميمه.

إذن أعرض تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن أعرض الآن المادة 4 من مشروع قانون المالية برمتها:

الموافقون: الإجماع.

شكرا جزيلًا.

إذن وافق المجلس على المادة 4 برمتها.

أنتقل إلى المادة 5 من مشروع قانون المالية كما عدلتها اللجنة في بعض

فصولها:

البند I المتضمن لتغيير أو تميم أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون بتحديد

المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك

الداخلي.

الفصل الأول من الظهير الشريف المشار إليه، ورد بشأنه تعديل من

الفريق الاشتراكي.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاشتراكي.

هذا التعديل الأول، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

يهدف هذا التعديل إلى إضافة نوع المعسل غير المصنع بالتبغ، والذي

يحتوي على النيكوتين المضاف، وهو نوع من المعسل يستعمله بكثرة من

طرف الشباب، ويؤدي مع الوقت للاستهلاك الكبير للسجائر بأنواعها.

كما يهدف هذا التعديل إلى إضافة محفظة النيكوتين بدون دخان أو ما

يعرف بسنوس (snus)، وهي تباع في السوق الوطنية ب 95 درهم، علما

أن تكلفتها تساوي حوالي 2 دولار بالأسواق العالمية ولا تخضع للضريبة

بيلادنا.

الجواب ديال السيد الوزير الميزانية حول أنها تخضع للضريبة ديال الاستهلاك، احنا تنهضرو على الرسوم الجمركية، اللي هم في كل الأحوال هذه مواد مضرّة بالصحة ديال شبابنا، وخاص تخضع للتعريفة الجمركية كيف باقي المواد ديال التبغ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.  
موقف الحكومة.  
تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،  
نعاول نذكر بان هاذ المادتين خاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك، وبالتالي كين التضريب ديالها فلا داعي لهذا التعديل، غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هذا التعديل غير مقبول.  
بعد تبيان أسباب الرفض، موقف صاحب مشروع التعديل.  
السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

تنشبت.

السيد رئيس الجلسة:

تنشبتو.  
إذن أمر للتصويت.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 21؛

المعارضون = 54؛

المتنعون = 02.

إذن رفض التعديل.

أعرض الفصل الأول للتصويت كما ورد من مجلس النواب:

الموافقون = 53؛

المعارضون = 17؛

المتنعون = 07.

إذن صادق المجلس على الفصل كما ورد من مجلس النواب.

الفصل 9 من الظهير الشريف المشار إليه، عدلته اللجنة وورد بشأنه تعديل من الفريق الاشتراكي: كنعرض تعديل اللجنة أولا للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.

شكرا.

والآن الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاشتراكي، التعديل الثاني.  
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

السيد الرئيس،

نفس التعليل.

السيد رئيس الجلسة:

نفس التعليل.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

نفس الجواب، نفس التعليل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف صاحب مشروع التعديل، السحب أو التشبث؟

المستشار السيد يوسف أيدي:

تنشبت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تنشبتون.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 21؛

المعارضون = 54؛

المتنعون = 04.

إذن رفض التعديل.

أعرض الفصل 9 المشار إليه للتصويت كما عدلته اللجنة:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 21؛

المتنعون = 04.

إذن صادق المجلس على الفصل 9 المشار إليه للتصويت كما عدلته اللجنة.

أمر للفصل 10 من الظهير الشريف المشار إليه:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن البند الثاني (II) الذي ينسخ الفقرة ب من 1 من الجدول أ من الفصل 9 من الظهير الشريف المشار إليه كما ورد من مجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.

نمر إلى البند الثالث (III) المتضمن للجدول المضاف للبند I أعلاه (حذفه

(اللجنة).

سأعرض التعديل للتصويت، أي سأعرض الحذف:

الموافقون: إجماع.

أعرض المادة 5 من مشروع قانون المالية برمتها:

الموافقون: إجماع.

إذن صادق المجلس على المادة 5 من مشروع قانون المالية برمتها.

نمر الآن إلى المادة 6 من مشروع قانون المالية " المدونة العامة للضرائب":

سوف أعرض مواد المدونة العامة للضرائب والتعديلات الواردة بشأنها، كما هي مصنفة حسب البنود الأربعة للمادة 6 من المدونة العامة للضرائب، يعني البند المغير والمتمم، البند المتمم، البند الذي ينسخ، قبل المرور إلى الأحكام الانتقالية وشروط الدخول حيز التنفيذ، وبعد ذلك سنصوت على المادة 6 برمتها مدججة فيها بطبيعة الحال التعديلات التي سيعتمدها المجلس المقرر.

إذن على بركة الله نبدأ بالبند الأول (I) من المادة 6 من مشروع قانون المالية والمتعلق بالمواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة) في المتن وفي بعض الفصول.

وغادي نبدأ بالمادة 4 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: إجماع.

شكرا.

المادة 6 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 10 من المدونة العامة للضرائب، غير واردة.. أستاذة؟ صوتنا، ما بقي فين نرجع.

أعرض المادة 6 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

جرت العادة غير نتفقو على واحد المنطق نمشيو به. جرت العادة بأن المصادقة على المواد التي تعدل من قبل اللجنة المصادقة تتم بالتصويت بالإجماع.

إذا بغيتو نعتمدو هذا المنطق نعتمدوه، إذا بغيتو في كل مرة نرجعو للقاعة ما عندي مشكل أنا.

أنا ما كنت قاطعا أمرا حتى تشهدون، أش كنتولو المجموعة المحترمة؟ نتوكلو على الله؟

إذن:

الموافقون: الإجماع.

نمر للمادة 10 من المدونة العامة للضرائب غير واردة في المشروع (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

نمر إلى المادة 13 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: إجماع.

أعرض المادة 19 من المدونة العامة للضرائب عدلتها اللجنة، وورد بشأنها 3 تعديلات: الأول والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 1)، التعديل رقم 2 تم سحبه، متفقين؟ سحبتو التعديل الثاني السي لحسن؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

بالنسبة للتعديل على سعر الضريبة نضيفو الشركة..

السيد رئيس الجلسة:

لا، أنا ما اعطيتكش الكلمة، غير أكد لي أنك سحبتو التعديل رقم 2، توصلت رئاسة الجلسة..

المستشار السيد لحسن نازهي:

(OUI, OUI) سحبهناه.

السيد رئيس الجلسة:

.. برسالة مفادها أنك سحبتو التعديلات، أنا غادي نعرض وغادي تأكدو ليا اتتوما السحب.

شكرا.

إذن سحبتو التعديل رقم 2.

وكاين واحد التعديل 3 من المستشارين ممثلو الإتحاد الوطني للشغل.

إذن أعرض تعديل اللجنة أولا للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

والآن غعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل الأول رقم 1 ديكالم. تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس.

غير بالنسبة للتعديل رقم 1 كيم سعر الضريبة، كضيفو الشركات 40% بالنسبة لسعر الضريبة، 40% على شركات المساحات التجارية الكبرى، وشركات توزيع المحروقات، وشركات قطاع الإسمنت، وشركات قطاع الإتصال.

التبرير هو أنه تمويل الخدمات الاجتماعية المقترحة في قانون المالية والتصريح الحكومي، كون هاذ الشركات لا تعاني من منافسة الخارجية كما أنه حققت أرباحا مهمة، رغم الأزمة، حيث استفادت من الظرفية الاقتصادية

المحركات وشركات الغاز الطبيعي، وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات الإسمنت وشركات زيوت المائدة.

بطبيعة الحال السبب الأساسي في هاذ الشيء كامل وهو تحقيق العدالة الجبائية حقيقة، مع السعي إلى توحيد أسعار الضريبة وفق خلاصات المناظرة الوطنية للجبائيات بالصخوريات. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

السيدة الوزيرة تفضلي.

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

لنفس الأسباب غير..

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن رفضتو التعديل.

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

نعم.

#### السيد رئيس الجلسة:

رفض ال تعديل.

الموقف ديالكم السي خالد، التشبث ولا السحب؟

#### المستشار السيد خالد السطي:

التشبث.

#### السيد رئيس الجلسة:

تتشبثو.

#### إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 27؛

المعارضون للتعديل = 55؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

صافي ماشي مشكل إلى متفقين ما عندنا مشكل.

قال لك أودي نمشيو بنفس العدد، السي عبد القادر لكيحل تيقترح

نمشيو بنفس العدد تيسيرا للعمل ديالنا.

لا، لا، طبيعي، أنا غير..

احنا غير اتفقنا إلى اسمحتو ليا، احنا اتفقنا على التعديلات اللي كنعتمد

اللجنة، التصويت في الجلسة العامة سيكون بالإجماع، وكل نقطة انتوما المجلس

سيد نفسه.

الاستثنائية، بالإضافة إلى تطبيق توصيات مجلس المنافسة في تقريره حول توزيع المحروقات، الذي أكد على ضرورة إقرار ضريبة استثنائية على موزعي المحروقات.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

تفضلي السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

بغيت نذكر بأن هاذ الإصلاح ديال الضريبة ما تيعتمدش واحد المقاربة قطاعية، وهاذ القطاعات اللي تكلم عليهم السيد المستشار إلى الأرباح فانت 100 مليون درهم غيخلصو 35% ونذكرو بأن كايته مازال ( la cotisation de solidarité)، وبالتالي التعديل غير مقبول.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

موقف صاحب مشروع التعديل سي حسن.

#### المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبث، السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 29؛

المعارضون للتعديل = 55؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

لتقديم التعديل رقم 1.

التعديل ديالكم، تفضل السي خالد.

#### المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل تقريبا نفس المعطيات اللي سبق زميلي السي حسن.

زويدو بطبيعة الحال نأكدو، السيدة الوزيرة، على ماشي 35%، احنا نتقترحو حتى ل 40% بالنسبة للمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها وبنك المغرب إلى آخره، بالإضافة إضافة شركات المحروقات وشركات زيوت

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

**أعرض أولا تعديل اللجنة للتصويت:**

الموافقون: الإجماع.

والآن الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل، التعديل رقم 3 ديالكم. تفضلو.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للخصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة، غنضيفو: "تكاليف التكوين المستمر في مجال التعليم والصحة" والباقي بدون تغيير. يهدف هذا التعديل إلى تشجيع الطبقات الفقيرة والمتوسطة والتي ترغب في الحصول على قرض بغرض التمليك أو بناء مسكن رئيسي من خلال رفع نسبة الخصم من مجموع الدخل المفروض عليه الضريبة المطبقة على فوائد القروض بالنسبة للأشخاص الذين يقتنون أو يشيدون مساكن رئيسية من 10 إلى 20%.

التكوين الطبي المستمر يعمل على تحيين المعارف وتطوير الكفاءات العلمية والعملية ومسايرة التطورات التكنولوجية، مما يرفع من نجاعة التدخل الطبي ويقلص من النفقات الطبية في التشخيص والعلاج على الأسر وصناديق التغطية الصحية والدولة، خاصة وأن المغرب مقبل على مشروع كبير للتغطية الصحية الشاملة لـ 22 مليون مواطن.

التكوين الطبي المستمر هو إجباري بمقتضى القانون 131.13 و 8.12 بدون أن ترصد له أي ميزانية أو تعويض، بل يكون على الطبيب أداء تكاليف المشاركة في المؤتمرات والملتقيات الطبية والنقل والإيواء والترخيصات داخل المغرب أو خارجه على نفقته.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة؟

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

شكرا.

فيما يخص نفقات التكوين المستمر، فهي تعتبر نفقات قابلة للخصم للشركات، والدولة عندها آليات أخرى باش تدعم التكوين المستمر، وفيما يخص الخصم ديال 10% نظن أنه كافي لأن اليوم ما كيتعداش 7.9% فالتجارب وفي الميدان، وبالتالي التعديلات غير مقبولة.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن رفضت الحكومة التعديل.

عندي واحد النقطة هنا غادي نمرو لواحد التعديل رقم 18 تبهم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كيم الإعفاءات، إعفاءات المتقاعدين، أنتوما المجموعة المحترمة أدرجته ضمن المادة 24 من مشروع قانون المالية عوض أن يدرج.. لأن الإعفاءات الضريبية كهم المادة 6 من المادة 6 الفرعية 6 من المادة الأصلية اللي هي 6 من المدونة العامة للضرائب. وبالتالي غادي تقدمو دبا التعديل 18 ديالكم، احنا عندنا الترتيب، عرفنا كين شوية ديال الضغط أنتوما ما رتبتوش، احنا درنا الترتيب، وبالتالي غادي نعطي الكلمة باش تقدمو هاذ التعديل.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

شكرا السيد الرئيس.

الإعفاءات الضريبية كين السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصل والأشخاص المقيمين فيما يخص العوائل وكزيدو المتقاعدون، إعفاء المتقاعدين من جميع أنواع الضرائب وتحسين القدرة الشرائية للمتقاعد والتضامن مع الأجيال. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

موقف الحكومة؟ السيدة الوزيرة المحترمة.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

من حيث الشكل اللي تكلم عليه السيد الرئيس ومن حيث المضمون نذكر بأن 90% اليوم من المتقاعدين ما كياديوش الضريبة على الدخل، بالتالي هاذ التعديل اللي كتقترحو ما غيستافدو منه غير الناس اللي عندهم المعاشات الكبرى، إذن ما فيش هاذيك العدالة الضريبية اللي كنتو ساعين ليها، بالتالي غير مقبول.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن السي لحسن التثبت ولا السحب؟

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

التثبت، التثبت.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن بعد تثبت صاحب مشروع التعديل، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 27؛

المعارضون للتعديل = 55؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

نمر الآن إلى المادة 28 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة)، وقد

موقف ديال صاحب مشروع التعديل؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بعد التشبت.

أعرض التعديلات للتصويت:

نمشيو بنفس العدد:

الموافقون = 19؛

المعارضون = 55؛

المتنعون = 06.

إذن رفض التعديل.

أعرض الآن المادة 28 للتصويت كما عدلتها اللجنة وأقرها المجلس:

الموافقون على المادة 28 كما عدلتها اللجنة وأقرها المجلس:

الموافقون: الإجماع.

نمر الآن إلى المادة 31 المدونة العامة: وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم التعديل،

التعديل رقم 4 ديالكم السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

الإعفاءات وفرض الضريبة للسعر المنخفض وتخفيض الضريبة.

نخيدو بالنسبة للمؤسسات الخاصة التعليم أو التكوين المهني المنصوص

عليه في المادة 6 ما تستافدش من هاذ الإعفاءات.

أولا، ملاءمة التعديل السابق المادة 6 ج 1 أعلاه وانطلاقا من الدعم

الواجب تقديمه للتعليم العمومي والجامعة العمومية وكذا الحد من الامتيازات

المنوحة لمؤسسات التعليم والتكوين المهني الخاص والتعامل بالمثل مع باقي

المؤسسات الشركات، لأن هذه المؤسسات تسعى إلى الربح لا يجب تخفيض

قيمة الضريبة بالنسبة لهذه المؤسسات الخاصة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

20% هو السعر المنخفض وإنما أصبح هو السعر الموحد، وبالتالي التعديل

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل مرفوض.

موقف صاحب مشروع التعديل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبت، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

إذن نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 16؛

المعارضون = 54؛

المتنعون = 06.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 31 للتصويت:

نفس العدد، إذن:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 16؛

المتنعون = 6.

شكرا.

نمر إلى المادة I-40 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

نمر إلى المادة 42 مكررة من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

والآن المادة 46 من المدونة العامة للضرائب، (وهي مادة غير واردة في

المشروع وعدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

نمر إلى المادة 47 من المدونة العامة للضرائب: ورد بشأنها تعديل من مجموعة

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هاذ التعديل رقم 5 سحبتوه السيد المستشار

المحترم، ياك؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

نعم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، مزيان.

إذن أعرض المادة 47 للتصويت:

الموافقون: إجماع.

المادة 56 المدونة العامة غير واردة في المشروع: تقدمتم بصدها بتعديل، سحبتوه؟ إذن أصبحت غير ذي موضوع.

أمر للمادة 57 من المدونة العامة للضرائب، عدلتها اللجنة: وورد بشأنها خمس (5) تعديلات، الأول والثاني والثالث والرابع من فريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديلات رقم 1 و2 و3 و4 والخامس من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 7 ديا لكم سحبتوه السي لحسن. شكرا.

إذن أعرض أولا تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

والآن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل الأول. تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الأول تيمم الإعفاء الضريبي على الدخل اللي محدد بالنسبة للتعويض على الفصل عن العمل في مليون ديال درهم، وهاذ الحساب هذا ما واخذش بعين الاعتبار المغادرة الطوعية، اللي هي عوض 36 شهر تمشي حتى ل 48 شهر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول لأن هاذ السقف ديال مليون تبيان لنا أنه كاف.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل.

أصحاب مشروع التعديل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 23;

المعارضون = 53;

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل الأول.

نمر إلى التعديل رقم 02 الكلمة لكم.

تفضلوا أستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل هو للملاءمة مع التعديل السابق.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل، الموقف؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 23;

المعارضون = 53;

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل رقم 2.

نمر إلى التعديل رقم 3: الكلمة لكم أستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا.

هذا التعديل يهم رفع قيمة الوجبة الغذائية من 30 حتى ل 50 درهم في هذه المادة المتعلقة بالإعفاءات، لكوننا جميعا حكومة وبرلمان نعلم علم اليقين أن 30 درهم حاليا لا تكفي لتوفير وجبة غذائية متكاملة وصحية لأي أجير كيقضي على الأقل الثلث ديال اليوم ديالو في العمل، والارتقاعات كذلك المتوالية في أسعار المواد الغذائية لهي خير شفيح على مطلب رفع قيمة الوجبة



المستشارة السيدة مينة حمداني:

لنفس الأسباب التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل رقم 4 للتصويت:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 52؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

وأعرض المادة 57 للتصويت:

الموافقون = 52؛

المعارضون = 22؛

المتنعون = 00.

إذن صادق المجلس على المادة 57.

أمر إلى المادة 58 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

نمر الآن إلى المادة 59 من المدونة العامة للضرائب: عدلتها اللجنة، وورد بشأنها ست (6) تعديلات، الأول من الفريق الاشتراكي والثاني والثالث والرابع والخامس من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديلات رقم 5، 6، 7 و 8) والسادس من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، (التعديل رقم 8) وسحبته السي لحسن، كئناكد لي السحب؟ شكرا.

إذن أعرض أولا تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: إجماع.

شكرا.

والآن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم التعديل، التعديل الثالث ديالكم. تفضلو السيد المستشار السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

يتيح التعديل إقرار خضم من نفقات تدريس الأبناء في الجامعات والمدارس الخاصة العليا المعترف بها من طرف الدولة، خاصة وأنه المدارس والمعاهد المائتة في القطاع العام عندها استقطاب محدود، والولوج ديال الطبقات الوسطى، خصوصا لتدريس أبناءهم في المعاهد الخاصة عندو تكلفة لا تستطيع هاذ الفئة تحملها. لذلك أقترح هاذ التعديل.

الغذائية إلى 50 درهم تكريما للأجراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

الرفع في 2019 من 20 ل 30 درهم، وهذا الإجراء جد مكلف في الضرائب، والتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رفض التعديل.

موقف الفريق المحترم؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت: نفس العدد.

الموافقون = 23؛

المعارضون = 51؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

نمر إلى التعديل رقم 4: الكلمة لك أستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل يهم الرفع من القيمة ديال مجموع المصاريف المذكورة برسم الإطعام من 20% ل 30%، والهدف طبعاً هو انسجاماً مع التعديل المقترح في الفصل السابق، هو التخفيف من الضغط الضريبي بالنسبة للطبقات المستضعفة ودعم القدرة الشرائية، وذلك من خلال الرفع من نسبة الخصم من 20 إلى 30%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

لنفس الأسباب، غير مقبول.

مرفوض، موقف الفريق المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.  
موقف الحكومة، السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

أظن أن الاختيار هو دعم المدارس والجامعات العمومية، وكاين عدد من الملزمين اللي ما عندهومش الإمكانيات باش يلجؤو ليها وما غيستافدوش من هاذ الإجراءات، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل.  
موقف الرئيس؟ السي يوسف.

المستشار السيد يوسف ايندي:

تشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أمام التشبث، لا يسعني إلا أن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 22؛

المعارضون = 53؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل الأول، هو التعديل رقم 5 ديالكم، تفضلوا، أستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل كيهدف للرفع من القيمة ديال الدخل الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة من 78 ألف درهم إلى 100 ألف درهم، موازاة مع الارتفاعات المستمرة التي عرفتها بلادنا مؤخرا، والتي شملت ثمن المحروقات وجميع المواد الاستهلاكية الأساسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.  
الكلمة للحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

هاذ ديال 78 ألف درهم هو كاف لتغطية المصاريف اللي مرتبطة بالوظيفة، مع العلم أن كاين إعفاءات أخرى، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن موقف أصحاب مشروع التعديل، أستاذة تشبثو ولا تسحبو؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

تشبثو.

إذن أعرض التعديل للتصويت.

الموافقون = 22؛

المعارضون = 52؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة مرة أخرى للفريق المحترم، التعديل رقم 6 ديالكم، تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التعديل رقم 6 هو للملاءمة مع التعديل رقم 5.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة، موقف الحكومة؟

السيدة وزير الاقتصاد والمالية:

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول.

موقف صاحب مشروع التعديل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 52؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

مرة أخرى الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، لتقديم الثالث اللي يخص المادة والسابع بالنسبة ليكم، الترتيب ديالكم. تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

هاذ التعديل كذلك هو للملاءمة مع التعديلين السابقين 5 و6.

المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا.

التعديل رقم 8 كيروم أننا نضيفو للخصوم نفقة تدرس الأطفال في حدود 6 آلاف درهم لكل طفل سنويا، وهذا التعديل كيتوخى إقرار الحق في خصم مبالغ تمويل الدراسة، لأن إعفاء جزء من المبالغ المرتبطة بتدرس الأطفال من الضريبة على الدخل فيه نوع من العدالة الاجتماعية، ومن شأنه أن يخفف من العبء المادي للآباء، وبالتالي تكافئهم على تدرس أبنائهم.

هاذ التعديل كنيسجم مع مقتضيات المادة 88 من القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم، وإذا كان في الأصل التعليم هو التعليم العمومي ذو جودة، ولكن ونظرا لرغبة الطبقات الوسطى في تحمل جزء من النفقات ناشئة المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

هاذ الإجراء ما غيوفرش مبدأ العدالة الجبائية، لأن عدد المزمين ما غيستقدوش منه والتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة المستشارة موقفكم.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 22؛

المعارضون = 53؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أصبح غير ذي موضوع، هذا التعديل 8.

إذن أعرض المادة 59 للتصويت:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 22؛

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

موقف الفريق المحترم.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

طبعاً التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

طبعاً التشبت.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 22؛

المعارضون = 52؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة مرة أخرى لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، لتقديم التعديل الرابع بخصوص المادة، وهو التعديل رقم 8. السيد الرئيس، تفضل، تفضل، خذ الكلمة السيد الرئيس مولاي مسعود.

المستشار السيد مولاي مسعود أكانو:

هناك تعديلان هنا السيد الرئيس اللي تشبتت بهم، دابا صوتنا على واحد بالتالي هما دابا تعديلين.

السيد رئيس الجلسة:

راهم أكثر من تعديل.

المستشار السيد مولاي مسعود أكانو:

لا، لا غير فهاذ الأخير دابا، قدمت تعديلين وجاوبت السيدة الوزيرة على تعديلين، وتشبتت بهم.

السيد رئيس الجلسة:

أنا متبع معاك تعديل بتعديل، ياك هاذ الشي اللي كايين؟ باقي عندك تعديل، مازال عندها تعديل أمولاي مسعود.

شكرا، شكرا مولاي مسعود، مزيان تبع معانا.

إذن تفضلي باقي عندك التعديل رقم 8، تفضلي السيدة المستشارة

التعديل الثاني في هاذ المادة والتعديل رقم 9 بنسبة لكم.  
تفضلي أستاذة.

#### المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل تيجي في نفس الروح ديال التعديل السابق ديال فريق الحركة الشعبية، وكنتقترحو أن يكون 192 ألف درهم، وهو يرمي إلى رفع شقق الحصوصم الجزائفة المفروضة على معاشات المتقاعدين، خصوصا أن معاشات المتقاعدين ذات المنشأ الأجنبي كنتستافد من التخفيض ديال نسبة 80% المنصوص عليه في المادة 76 من المدونة العامة للضرائب.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

موقف الحكومة؟ تفضلي السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

لنفس الأسباب، غير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن موقف الأستاذة الكريمة؟

#### المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبت.

#### السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 54؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 60 للتصويت:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 23؛

المتنعون = 00.

صادق المجلس على المادة 60.

أمر إلى المادة 61 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: الإجماع.

نمر إلى المادة 63 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

المتنعون = 00.

إذن صادق المجلس على المادة 59.

نمر الآن للمادة 60 المدونة العامة للضرائب: ورد بشأنها تعديلان، الأول من

الفريق الحركي والثاني من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم التعديل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

#### المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل ديالنا فيما يخص صافي الدخل المفروض عليه الضريبة، التعديل

ديالنا كيروم إلى خصم 70% من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو

يقل عن 200 ألف درهم عوض 168 ألف درهم.

التعليل ديالنا هو إنصاف هاذ الفئة من الأطر اللي قدمت خدمات كبيرة

في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية، واللي الجل ديالهم فقدو المنح

والعلاوات التي كانت تشكل جزء من دخلهم، وجل هؤلاء المتقاعدين لازالوا

يتحملون أعباء أسرهم بما فيها تكاليف التمدريس وعلاجهم.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة، السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

أولا، نذكر بأن الحكومة اقترحت الارتفاع من 60% لـ 70% للخصم

الجزافي حتى لـ 168 ألف درهم، ونذكر بأن 90% ديال المتقاعدين ما تباديوش

الضريبة على الدخل، وبالتالي غير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل.

#### المستشار السيد يونس ملال:

تنشبتو بالتصويت.

#### السيد رئيس الجلسة:

تنشبتو به.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 54؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم

المادة 64 المدونة العامة للضرائب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع.

نمر إلى المادة 65 من المدونة العامة للضرائب: غير واردة في المشروع (عدلتها اللجنة):

الموافقون: إجماع،

المادة I-66 من المدونة العامة للضرائب:

أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع.

أعرض المادة 68 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: إجماع.

نمر إلى المادة 73 من المدونة العامة للضرائب: عدلتها اللجنة وورد بشأنها تعديلان، الأول من فريق الاتحاد المغربي للشغل، والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أعرض أولا تعديل للجنة للتصويت:

الموافقون: إجماع.

إذن وافق المجلس على التعديل.

وأعطي الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل رقم 10، تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل ديالنا هو تيجي استجابة لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات ومن أجل عدالة جباية بين الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، بالخصوص أن الموظفين والأجراء تقتطع لهم هذه الضريبة من المنبع، وسيساعد هذا التخفيض الضريبي ولو بنسبة ضئيلة للحفاظ على القدرة الشرائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

المراجعة ديال جدول أسعار الضريبة على الدخل غادي يتطلب دراسات معمقة، وغادي يكون عندو تكلفة كبيرة، نذكرو بأن اللي كيقبط أقل من 30 ألف درهم ما غيستافدش بالكل، وغادي يستافدو منها جميع الناس اللي عندهم أجور مرتفعة، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل من قبل الحكومة.

موقفكم أستاذة؟

المستشار السيدة مينة حمداني:

تنشبت.

السيد رئيس الجلسة:

تنشبتون.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 52؛

الممتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية

للشغل لتقديم التعديل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

سعر الضريبة يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل

شريحة الدخل إلى غاية 60 ألف درهم معفاة من الضريبة إلى حدود 38%

بالنسبة لما يفوق 250 ألف درهم.

التعديل يهدف إلى تحقيق توازن في مساهمة كل أشرط الدخل، تخفيف

الضغط الجبائي على الطبقة المتوسطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

موقف الحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

لنفس الأسباب التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل.

موقفكم السي لحسن؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

لنفس الأسباب تنشبت.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر للتصويت على التعديل:

الموافقون = 23؛

الكلمة للحكومة للرد على التعديلين، تفضلو السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

هاذ الفئة المستهدفة ما كتخلصش الضريبة على الدخل، وبالتالي هاذ الإجراء ما غيستافدوش منه، وأظن خاص مقارنة أخرى واحنا مشغولين فيها لهاذ الفئات، بالتالي التعديل غير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.  
إذن رفضت الحكومة التعديل.  
موقف السيد الرئيس؟

#### المستشار السيد يوسف ايدي:

التشبت السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

إذن أعرض تعديل الفريق الاشتراكي للتصويت:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 53؛

المتنعون = 00.

إذن رفض تعديل الفريق الاشتراكي.

أعرض تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل للتصويت:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 50؛

المتنعون = 00.

رفض تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل.

التعديل رقم 10 للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: غير ذي موضوع.

إذن غادي نمرؤ للمادة I-182 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 82 مكررة 3 مرات I من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة).

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن المادة 86 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 89 من المدونة العامة للضرائب: غير واردة في المشروع (وعدلتها

اللجنة)، أعرضها للتصويت:

المعارضون = 53؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 73 للتصويت:

الموافقون = 53؛

المعارضون = 23؛

المتنعون = 00.

إذن وافق المجلس على المادة.

نمرؤ إلى المادة 74 من المدونة العامة للضرائب: غير واردة بالمشروع ورد بشأنها 3 تعديلات الأول من الفريق الاشتراكي، (تعديلكم الرابع) السيد الرئيس، والثاني من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 11) والثالث من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، (التعديل رقم 10).

سحبتوه السي لحسن؟

شكرا.

ونبدأ بتعديلين المقدمين من قبل الفريق الاشتراكي وفريق الاتحاد المغربي للشغل والذين تجمعها وحدة الموضوع، وستقدمها دفعة واحدة، وبعدها نسمع لرد الحكومة عليها.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاشتراكي، التعديل الرابع.

تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد يوسف ايدي:

في نفس السياق، ومراعاة لضعف الحالة المادية للشريحة الكبرى من الأجراء الذين يستفيدون من الخصم الشهري بنسبة 30 درهم للفرد، فإن هذا التعديل يرفع من مستوى الخصم إلى 60 درهم شهريا، علما أن أعباء مصاريف تربية الأطفال يفوق بكثير هذا المبلغ.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمرؤ إلى التعديل 11 لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

#### المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

خاصنا نعرفو بأن هذا المبلغ ما طرأ عليه حتى تغيير منذ أن كانت التعويضات العائلية لا تفوق 36 درهم عن كل طفل، وذلك مراعاة لتنفيذ اتفاق مشترك ديال 25 أبريل 2019 الذي تضمن الزيادة في التعويضات العائلية بقدر 100 درهم لكل طفل.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 91 من المدونة العامة للضرائب: غير واردة في المشروع عدلتها اللجنة، وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، (التعديل رقم 11):

أعرض أولا تعديل اللجنة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل رقم 11 ديالكم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

الإعفاء دون الحق في الخصم نضيفو الأدوية والمنتجات الصيدلانية غير الدوائية المخصصة للبشر، كما هو منصوص عليها في القانون رقم 04.17 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

حذف الضريبة على القيمة المضافة على كل الأدوية والمنتجات الصيدلانية المخصصة للإنسان، نظرا لأن أكثر من 53% من مصاريف الصحة تتحملها الأسر والمواطن المغربي من جيبه، وهذا الإعفاء سيخفف من عبء تحمل مصاريف العلاج على المواطنين، من شأن هذا الإجراء أن يساهم في تخفيض ثمن الأدوية المرتفع مقارنة مع القدرة الشرائية، وسيساعد على استهلاك أفضل للأدوية وتمكين المواطن من الولوج أحسن للعلاج، لأن أغلب الدول المجاورة والبحر الأبيض المتوسط تعفي الأدوية من الضرائب على القيمة المضافة إلا المغرب الذي يفرض نسبة 7%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

نذكر بأن كين تقريبا 600 ديال الأدوية، 588 اللي معفية اليوم من هاذ الضريبة والأدوية الأخرى كتأدي 7% عوض 20% والحكومة كتعمل على آليات أخرى واستراتيجية باش تخفض من أسعار الأدوية، لأن واعيين بالتكلفة ديالها ف (le panier de soins)، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل.

السي لحسن؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

أعرض التعديل للتصويت.

الموافقون = 24؛

المعارضون = 51؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

نمر إلى المادة 99 من المدونة العامة للضرائب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 123 المدونة العامة للضرائب: غير واردة في المشروع، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم التعديل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

الأدوية والعقاقير الخاصة بالأمراض العقلية والنفسية والمستلزمات والأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها والحواسيب والألواح الإلكترونية ذات الاستعمالات المدرسية، تخفيض أئمة الأدوية الأمراض النفسية والعقلية التي تعرف انتشارا كبيرا في الآونة الأخيرة، ثم تخفيض أئمة مستلزمات والأدوات المدرسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول، أولا كما جاء في قانون الإطار خاصنا نقص من الإعفاءات ما تبقاش متجهة لبعض المنتجات، نحتفظ كذلك على الصناعات اللي كاينة داخل البلاد، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل.

موقفكم السي لحسن؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

<p>الموافقون: إجماع. شكرا.</p>	<p>إذن أعرض التعديل للتصويت: الموافقون = 24؛ المعارضون = 51؛ المتنعون = 00. إذن رفض التعديل.</p>
<p>أنتقل إلى المادة 170 من المدونة العامة للضرائب، أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>المادة 124 من المدونة العامة للضرائب: الموافقون: الإجماع.</p>
<p>أعرض المادة 171 من المدونة العامة للضرائب للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.</p>	<p>المادة 123 غير واردة في المشروع السيدة المستشارة المحترمة. كن تقبلت تتعفينا المادة 224 من النظام الداخلي أننا نصوتو عليها، وما دام ما تقبلاتش هي والتعديل ما غنحتاجوش نصوتو عليها، صافي؟ إذن المادة 124 من المدونة العامة للضرائب، أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع.</p>
<p>المادة 173 من المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت كما عدلتها اللجنة: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>المادة 125 من المدونة العامة للضرائب غير واردة في النص الأصلي وعدلتها اللجنة: الموافقون: إجماع.</p>
<p>أنتقل إلى المادة 174 من المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>المادة VI-139 من المدونة العامة للضرائب: الموافقون: إجماع.</p>
<p>المادة II-179 من المدونة العامة للضرائب كما عدتها اللجنة أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.</p>	<p>أمر إلى المادة I-144 (جيم ودال) من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة): الموافقون: الإجماع.</p>
<p>المادة 183 بء من المدونة العامة للضرائب: غير واردة في المشروع، كما عدلتها اللجنة: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>أعرض المادة 146 المدونة العامة للضرائب: الموافقون: إجماع.</p>
<p>أنتقل إلى المادة 184 من المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>أعرض الآن المادة 151 من المدونة العامة للضرائب: الموافقون: إجماع.</p>
<p>أعرض المادة 191 من المدونة العامة للضرائب للتصويت: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>أعرض الآن المادة 152 المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت: الموافقون: إجماع.</p>
<p>أعرض الآن المادة 194 من المدونة العامة للضرائب: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>المادة 156 المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة: الموافقون: إجماع.</p>
<p>أعرض الآن المادة 207 المكررة من المدونة العامة للضرائب: غير واردة في المشروع وعدلتها اللجنة: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>المادة 157 من المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت كما عدلتها اللجنة: الموافقون: إجماع.</p>
<p>أعرض الآن المادة 222 من المدونة العامة للضرائب للتصويت: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>المادة 160 مكررة المدونة العامة للضرائب أعرضها للتصويت: الموافقون: إجماع.</p>
<p>أعرض الآن المادة 224 من المدونة العامة للضرائب كما وردت من مجلس النواب: الموافقون: الإجماع.</p>	<p>أعرض المادة 165 من المدونة العامة للضرائب:</p>
<p>المادة 228 من المدونة العامة للضرائب كما وردت من مجلس النواب: الموافقون: الإجماع.</p>	



أنتقل إلى المادة 232 - VIII من المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة:  
الموافقون: الإجماع.

المادة 241 المكررة من المدونة العامة للضرائب:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا جزيلًا.

نمر إلى المادة 247، (XXXVII وXXXVIII وXXXIX) من المدونة العامة للضرائب عدلتها اللجنة وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكوفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 13 تم سحبه، تؤكدون السحب ديالو؟  
شكرا السي لحسن.

إذا أعرض تعديل اللجنة للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.

أعرض المادة 247 للتصويت كما عدلتها اللجنة وأقرها المجلس:  
الموافقون: الإجماع.

غادي تتوجه لمجموعة الكوفدرالية الديمقراطية للشغل كتنو تقدمتو بإضافة 2 المواد السي لحسن، والسي خليلين، مباشرة بعد المادة 247 ياك؟ هي المادة رقم 288 والمادة رقم 289 وهذا التعديل تم تقديمه مباشرة بعد المادة 247 أي داخل البند الأول اللي كيمهم التغيير والتميم، في حين أن هذه الإضافة تم فقط التميم والحيز ديال هو البند الثاني، إذا غنخليوها حتى البند الثاني ونعرضها، ماكين مشكل؟ باش نقاو منسجمين مع البنود ومع الأبواب.  
إذا اسمحتو لي غادي:

نمر للمادة 268 من المدونة العامة للضرائب كما وردت من مجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.

المادة 270 من المدونة العامة للضرائب كما وردت من مجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.

المادة 273 من المدونة العامة للضرائب كما وردت من مجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.

إذن بعدما صوتنا على جميع المواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب ننتقل للبند الثاني من المادة 6 الخاص بتميم المدونة العامة للضرائب:

ونبدأ بالمادة 15 مكررة:

الموافقون: الإجماع.

نتقل للمادة 45 مكررة كما عدلتها اللجنة:  
الموافقون: الإجماع.

نتقل إلى المادة 161 المكررة 4 مرات:  
الموافقون: الإجماع.

نتقل إلى المادة 169 المكررة مرتين:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.

أعرض المادة 228 مكررة للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.

أعرض المادة 234 مكررة 4 مرات للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.

ورود تعديل مجموعة الكوفدرالية الديمقراطية للشغل يرمي إلى إضافة مادتين جديدتين تحت رقم 288 و289.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم التعديل، هذا التعديل رقم 14 ديالكم تفضلوا السي لحسن.

المستشار السيد حسن نازهي:  
شكرا السيد الرئيس.

المادة 288 تحدث ضريبة على الثروة وخصوصا فيما يتعلق بالودائع والحسابات البنكية والعقارات والأسهم والسندات، بالنسبة للمادة 289 الأسعار قيمة الثروة 10 مليون ديال درهم، إلى 100 مليون ديال درهم 0.5%، 100 مليون ديال درهم إلى 500، 0.75 وما فوق 500 مليون ديال درهم 1%، بهدف مساهمة فعلية للأغنياء في التكاليف العمومية وفي تنمية البلاد طبقا للفضلين 39 و40 من الدستور ويهدف تحقيق مداخل إضافية للخزينة الدولة وكذا توسيع تغطية الطلبات، منح الطلبة الجامعيين.  
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.  
الكلمة للحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

قانون الإطار اللي هو المرجع الأساسي للسياسة الضريبية ما تينص على هاذ الضريبة على الثروة فالاختيار هو إما تضريب ديال الأرباح ديال الشركات أو على الدخل وبالتالي التعديلين غيرمقبولين.

السيد رئيس الجلسة:

هو تعديل واحد السيدة الوزيرة، في إضافة مادتين، تفضل السي لحسن الموقف ديالكم؟

المستشار السيد حسن نازهي:  
التشبت.

السيد رئيس الجلسة:  
التشبت.

المادة 13 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع.	إذن أعرض التعديل للتصويت: الموافقون = 24؛ المعارضون = 52؛ المتنعون = 00. إذن رفض التعديل.
المادة 14 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.	ونمر للبند الثالث من المادة 6 الخاص بنسخ البنود II، IV و VI و X من المادة 7 والمادة 82 المكررة مرتين المدونة العامة للضرائب: الموافقون: الإجماع. شكرا.
المادة 15 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.	ونمر للبند الرابع من المادة 6 الخاص بدخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية: الموافقون: الإجماع. شكرا.
المادة 16 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.	والآن أعرض المادة 6 برمتها للتصويت كما تم تعديلها: الموافقون = 52؛ المعارضون = 24؛ المتنعون = 00.
المادة 17 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.	إذن صادق المجلس على المادة 6 برمتها كما تم تعديلها. إذن عودة لمشروع قانون المالية:
وأنتقل إلى المادة 17 مكررة من مشروع قانون المالية كما أضافتها اللجنة: الموافقون: الإجماع. شكرا.	المادة 7 من مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب: الموافقون: الإجماع.
ننتقل إلى المادة 18 مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب: الموافقون: الإجماع.	المادة 8 من مشروع قانون المالية كما أحييت من مجلس النواب: الموافقون: الإجماع.
المادة 19 من مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب: الموافقون: الإجماع.	المادة 9 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.
ننتقل إلى المادة 20 مشروع قانون المالية كما أحييت من مجلس النواب: الموافقون: الإجماع. شكرا.	المادة 10 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.
والآن أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت: الموافقون = 54؛ المعارضون = 16؛ المتنعون = 06.	المادة 11 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.
إذن وافق المجلس على الباب الأول من الجزء الأول من مشروع الميزانية. غنمرو الآن للباب الثاني والأحكام التي تتعلق بالتكاليف.	المادة 12 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع. شكرا.
المادة 21 من مشروع قانون المالية كما أحييت من مجلس النواب: الموافقون: الإجماع.	
المادة 22 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت: الموافقون: الإجماع.	

المعارضون = 54؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين دائما من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل الثاني حول المادة، التعديل رقم 16 فالترتيب ديا لكم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

علاوة مع المناصب المالية المحدثة بالجدول الوارد في البند "1" من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023 لدى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة 139.344 منصب مالي تخصص لموظفي أطر الأكاديمية، من أجل إدماج الأساتذة أطر الأكاديمية وتحويل أجور الأساتذة عوض المعدات والنققات المختلفة، وهو ما لا يكلف الميزانية سنتيا زائدا، وسيضع حدا للهشاشة والتمييز في القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

موقف الحكومة؟

السيدة الوزيرة المحترمة، تفضلي.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

إذن تشبثون السي لحسن.

إذن عرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 22؛

المعارضون = 54؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية لتقديم التعديل الثالث حول المادة، التعديل رقم 17.

غنتقو للمادة 23 من مشروع قانون المالية هي مادة عدلتها اللجنة وورد بشأنها 5 تعديلات.

الأول والثاني والثالث من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: التعديلات رقم 15 و16 و17؛ والرابع والخامس من المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل: التعديل رقم 2 والتعديل رقم 3.

أعرض أولا للتصويت تعديل اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

الآن غنطعي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل الأول حول هاذ المادة هو التعديل رقم 15 بالنسبة ليكم السي لحسن، تفضلو.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 550 منصب مالي على مختلف الوزارات والمؤسسات وتخصص 200 منها لفائدة الشخاص في وضعية إعاقة وتخصص 150 منصب مالي لفائدة مفتشي الشغل، نظرا للخصائص المهول الذي يعرفه قطاع مفتشي الشغل، فترح تخصيص 150 منصب شغل لهذه الفئة بحيث يجب العمل على تزويد جهاز تفتيش الشغل بالموارد البشرية واللوجيستكية مما يضمن السير العادي للجهاز خلال ممارسته لهامه المتعددة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد لحسن.

الكلمة للحكومة من أجل توضيح موقفها بخصوص هاذ التعديل.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

الإحداث دبال المناصب المالية كنتجي بعد واحد النقاش مهم بين وزارة الاقتصاد والمالية والقطاعات المعنية خلال تهبئ هاذ مشروع القانون وهاذ الوزارة اللي تكلمتو عليها مطلباتش هاذ 150 منصب، بالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل، السي لحسن الموقف ديا لكم؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديلات للتصويت.

الموافقون على تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هاذ المادة.

الموافقون = 22؛

الإدارات العمومية، من أجل تمكين اللغة الأمازيغية ودعم الأمازيغية. بطبيعة الحال النقطة الثانية علاوة على المناصب المقررة بطبيعة الحال في قانون المالية، تقترح يعني تخصيص 100 منصب مالي تخصص لتسوية الموظفين حاملي الشهادات في وزارة التشغيل لتعزيز جهاز تفتيش الشغل. هاذ التجربة كانت قبل سنتين وأعطت تقريبا 100 مفتش شغل، وهاذ السنة هاذي 2022 وزارة التشغيل عندها 0 مفتش شغل، فتنتمى على أن الحكومة تقبل من أجل دعم وتقوية جهاز تفتيش الشغل، على اعتبار عدد المقاولات اللي عندنا وعلى اعتبار بطبيعة الحال المعدل اللي عندنا ديال تفتيش الشغل مقارنة مع دول أخرى أقل منا كثيرا. فتنتمى على أن الحكومة تستجيب. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،  
موقف الحكومة؟  
تفضلي السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.  
فيما يخص الأمازيغية الحكومة والسيد رئيس الحكومة وكذلك السيدة الوزيرة معنا عندها إستراتيجية وإرادة لتفعيل وتنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية. أما فيما يخص مناصب الشغل والمناصب المالية، تنظن أنهم كافيين على أي راه فات لي جاوبت على هاذ المناصب، فتم نقاش وهاذ الشي اللي جاء في مشروع القانون، جاء بعد التفاوض مع القطاعات المعنية. وبالتالي التعديل غير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.  
أمام تبيان أسباب الرفض.  
موقفكم السي خالد بخصوص مشروع التعديل.

#### المستشار السيد خالد السطي:

نتشبت.

#### السيد رئيس الجلسة:

نتشبتون.

إذن أعرض التعديل أو مشروع التعديل للتصويت:

الموافقون = 25؛

المعارضون = 56؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

#### المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.  
بالنسبة للتعديل تبهم وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، إحداث 14.000 منصب مالي جديد في قطاع الصحة عوض 5.500 المقترحة، إحداث هاذ المناصب جديدة في قطاع الصحة بتحويل جزء من ميزانية قطاعات أخرى. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.  
موقف الحكومة؟  
تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.  
موقف صاحب المشروع التعديل؟

#### المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبت.

#### السيد رئيس الجلسة:

نتشبتون.

إذن أعرض تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتصويت.

الموافقون = 22؛

المعارضون = 56؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل.  
تفضل السي خالد لتقديم التعديل الأول اللي هو التعديل رقم 2 بالنسبة للمجموعة ديالكم.

#### المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

واش ما غاديش تقبلو حتى شي تعديل السيدة الوزيرة؟  
صافي غير، طيب، التعديل بخصوص بطبيعة الحال المادة 23 حول إحداث المناصب المالية، 90 منصب مشات للوقاية من الرشوة وهذا نتمنه، مزيان، إذن ما بقاش 550، المقترح ديالنا، السيدة الوزيرة، وهو أن تخصص 200 منصب لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، هاذي راه كايته عفوا تخصص 100 منها لتوظيف أطر متخصصة في اللغة الأمازيغية وتوزيعها على

أمر للمادة 24 مشروع قانون المالية: ورد بشأنها تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 19 في ترتيبكم.  
الكلمة للسادة المستشارين من المجموعة المحترمة لتقديم التعديل.

#### المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر الحالات الموظفين المشرفين على التقاعد لا تطبق أيضا على المناصب المالية الخاصة بقطاع الصحة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لتدارك الخصاص الكبير في الموارد البشرية في قطاع الصحة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

العنصر البشري، هو في صلب الاستراتيجيات ديال الحكومة فيما يخص الصحة والتعليم والتعلم العالي ونأكدو بأنه من الأوليات، أما فيما يخص المناصب المالية فات لينا فسرنا كيفاش تيمم هاذ النقاش وبالتالي التعديل غير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة ترفض التعديل.

موقفكم سي الحسن؟

#### المستشار السيد لحسن نازهي:

التشبت.

#### السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 24؛

المعارضون = 56؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 24 كما وردت من مجلس النواب للتصويت:

الموافقون = 56؛

المعارضون = 24؛

المتنعون = 00.

إذن صادق المجلس على المادة 24.

الكلمة مرة أخرى للإخوة في الاتحاد الوطني للشغل لتقديم التعديل الثالث، التعديل رقم 3 في ترتيبكم، السيد المستشار المحترم.

#### المستشار السيد خالد السطي:

بطبيعة الحال التعديل يهدف إلى الطي النهائي للملف الأساتذة المتعاقدين او الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد أو أطر الأكاديميات كما تتسميم الحكومة من طبيعة الحال وفي التسمية الرسمية ديال الدولة، بغينا هاذ الملف بطبيعة الحال السيدة الوزيرة، نعرفو صعيب فعلا باش تخصو 140.000 منصب شغل لكن على الأقل أن يتم تحويل أجور الأساتذة إلى فصل نفقات الموظفين عوض المعدات والنفقات المختلفة.

وبالتالي يعني نوضعو حد للملف ديال التعاقد وفي نفس الوقت باش تكون عندنا استقرار ديال المنظومة التعليمية اللي محتاجين لها جميعا خصوصا وأن الحكومة ديالكم كما قلتو ناويين على إصلاح كبير في قطاع ديال التربية والتعليم.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موقف الحكومة؟

#### السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

موقفكم سي خالد؟

#### المستشار السيد خاد السطي:

التشبت طبعاً.

#### السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 25؛

المعارضون = 57؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 23 للتصويت:

الموافقون = 57؛

المعارضون = 25؛

المتنعون = 00.

إذن وافق وصادق المجلس على المادة 23.

أعرضها للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.  
إذن حظيت المادة 36 بالإجماع.

المادة 37 من مشروع قانون المالية: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.

أعرض المادة 38 مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.

المادة 39 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.

والآن، أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:  
الموافقون = 57؛  
المعارضون = 18؛  
الممتنعون = 06.

إذن، صادق مجلس المستشارين على الباب الثاني من الجزء الأول لمشروع قانون المالية برسم سنة 2023.

نتقل الآن للباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة.

المادة 40 وضمها الجدول (أ) المتضمن للتقييم الإجمالي لمداخل الميزانية العامة ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة كما عدلتها اللجنة.

وهنا ما كين باس إذا ذكرنا بطريقة التصويت احتكاما للمادة 54 من الفصل الثاني من القانون التنظيمي لقانون المالية في الشق المتعلق بالتصويت على قانون المالية، كميزو في تقدير المداخل بين التصويت الإجمالي على مداخل الميزانية العامة ومداخل مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة، في حين أن الحسابات الخصوصية للخزينة كصوتو على كل صنف صنف، هذا هو اللي غادي نعدمو وهذه هي المادة اللي غادي نعدمو في التصويت في هاذ الباب الثالث.

وعليه أعرض للتصويت تقديرات مداخل الميزانية العامة برسم السنة المالية 2023:  
الموافقون = 66؛  
المعارضون = 17؛  
الممتنعون = 00.

أعرض المادة 25 من مشروع قانون المالية للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.

أعرض المادة 26 من مشروع قانون المالية للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.

المادة 27 من مشروع قانون المالية: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن المادة 28 من مشروع قانون المالية:  
الموافقون: الإجماع.

المادة 29 من مشروع قانون المالية، أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.

المادة 30 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.

أعرض المادة 31 من مشروع قانون المالية للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.

أعرض المادة 32 من مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.

المادة 33 من مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب:  
أعرضها للتصويت: الإجماع.  
شكرا.

أعرض المادة 34 من مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.

نر إلى المادة 35 من مشروع قانون المالية كما وردت من مجلس النواب:  
أعرضها للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.

المادة 36 من مشروع قانون المالية:

المتنعون = 00.  
وبذلك يكون المجلس قد صادق على تقديرات حسابات نفقات من المخصصات.  
الآن أعرض للتصويت المادة 40 برمتها:  
الموافقون = 66؛  
المعارضون = 16؛  
المتنعون = 00.  
تبعوا معنا الله إيجازكم بخير.  
إذن صادق المجلس على المادة 40 برمتها.  
أمر إلى المادة 41 من مشروع قانون المالية كما ورد في مجلس النواب، أعرضها للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.  
المادة 42 من مشروع قانون المالية أعرضها للتصويت كما وردت بمجلس النواب:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.  
أمر إلى المادة 43 من مشروع قانون المالية كما وردت في مجلس النواب، أعرضها للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.  
نمر إلى المادة 44 من مشروع قانون المالية كما وردت في مجلس النواب، أعرضها للتصويت:  
الموافقون: الإجماع.  
والآن أعرض الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت:  
الموافقون = 61؛  
المعارضون = 16؛  
المتنعون = 06.  
شكرا.  
وبهذا يكون المجلس قد صادق على الباب الثالث من الجزء الأول من مشروع القانون.  
بعد أن أوصدنا الباب الثالث، أعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 للتصويت:  
الموافقون = 63؛  
المعارضون = 16؛  
المتنعون = 06.

إذن صادق المجلس على تقديرات مداخل الميزانية العامة برسم السنة المالية ل 2023.  
أعرض ثانيا للتصويت تقديرات مداخل ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم السنة المالية ل 2023:  
الموافقون = 66؛  
المعارضون = 17؛  
المتنعون = 00.  
إذن، صادق المجلس على تقديرات مداخل ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.  
غادي نمر.. وسأعرض للتصويت تقديرات مداخل الحسابات الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2023 وكما قلت صنف بصنف:  
غادي نبدأ بتقديرات مداخل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:  
الموافقون = 66؛  
المعارضون = 17؛  
المتنعون = 00.  
إذن صادق المجلس على تقديرات مداخل الحسابات الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2023 وذلك بحسب كل صنف، هذا الصنف الأول الذي يهم مداخل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية.  
بالنسبة لتقديرات مداخل حسابات الانخراط في الهيئات الدولية ما غاديش نعروضها لأن ما فيها والو السيدة الوزيرة.  
وبالتالي غنمر مباشرة ل:  
تقديرات مداخل الحسابات العمليات النقدية:  
الموافقون = 66؛  
المعارضون = 17؛  
المتنعون = 00.  
إذن صادق المجلس على تقديرات مداخل الحسابات العمليات النقدية.  
غادي نمشيو للصنف الثالث اللي هو: تقديرات مداخل حسابات التمويل.  
الموافقون = 66؛  
المعارضون = 17؛  
المتنعون = 00.  
وبذلك يكون المجلس قد صادق على تقديرات مداخل حسابات التمويل.  
أمر لتقديرات مداخل حسابات النفقات من المخصصات:  
الموافقون = 66؛  
المعارضون = 16؛

● لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات التحتية: قاعة مصطفى عكاشة؛

● لجنة القطاعات الإنتاجية: القاعة رقم 8 بالطابق الثاني؛

● لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان: القاعة رقم 3 بالطابق الثالث؛

● لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: القاعة رقم 5 بالطابق الأول.

إذن موعدا بعد نصف ساعة من الآن، على الساعة..

وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

إذن، وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

والآن نفسح المجال أمام اللجان الدائمة للتصويت على الجزء الثاني، وسيواصل المجلس بعد ذلك إن شاء الله تعالى مناقشة الجزء الثاني والتصويت عليه.

وسيتم التصويت باللجان الدائمة بقاعات المجلس حسب التوزيع التالي، إيلا سمحتو لينا الله إيجازيكم بخير.

● لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: قاعة الندوات؛

● لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج: قاعة الرئاسة؛